

القومية والوحدة العربية

د. أحمد يوسف أحمد

لعلّ مسألة الوحدة العربية من أهمّ المسائل التي تحتاج إلى أعمق نقاش ممكن . حتى يمكن إبراز أبعادها على نحو علمي واضح . بحيث تصبح هدفاً سياسياً ناضجاً يمكن التحرك الواعي من أجل تحقيقه . لقد طرحت الوحدة هدفاً للنضال العربي منذ بدأت الحركات الاستقلالية في المنطقة العربية . وقد قدر لهذا الهدف أن يخوض منذ البداية معارك فكرية لإثبات وجوده وجدارته في مواجهة التيارات التي ترفضه أو تشكك فيه . ويظهر النقاش الدائر في مصر الآن حول المسألة القومية أن هذه التيارات ما زالت قائمة بغض النظر عن أهميتها النسبية . وقادرة على أن تعرض أفكارها بقدر كبير من الجدارة الظاهرية .

ولقد عبّر كثيرون عن انزعاجهم من مجرد إثارة هذه المسائل . وعلى مستوى الجذور . وربما كان مبعث الانزعاج أن النقاش الحالي يخيء في وقت بدا فيه إن خبرة التاريخ المصري كلّها . وصولاً إلى آخر حلقاته المتمثلة في الأفكار والممارسات العربية لثورة يوليو (تموز) ١٩٥٢ . قد حسمت مسألة الانتماء القومي لمصر ولكن ماثير الانزعاج حقيقة أن الطرف الرافض للعرب كأمة ، وللوحدة العربية كهدف . قد انزلق في بعض الأحيان ، وفي أمور جوهرية إلى أخطاء علمية قد تكون قليلة العدد ، ولكنها فادحة الآثار . سواء بالنسبة لقضية انتماء مصر العربي ، أو لمسألتي القومية والوحدة العربية .

ولا تهدف هذه الورقة إلى الردّ على أفكار معينة على أساس شخصي ، ولكنها تحاول أن توضح بشكل علمي بعض القضايا المرتبطة بالوحدة العربية بصفة خاصة . والتي ثارت في غمار النقاش الأخير حول المسألة القومية المصرية وموقع مصر منها ، وأن تساهم بذلك في تدعيم النهج العلمي للمسائل السياسية . خاصة عندما تكون لها أهمية محورية . كتلك المتضمنة في مسألتي القومية والوحدة العربية .

١ - حول مفهوم القومية :

بعد كل التراث الإنساني بخصوص المسألة القومية ، وبعد حوالي ربع قرن من إعادة اكتشاف مصطلحها العربية ، وما صاحب ذلك من فقه غزير حول القومية العربية ، لابد لأي باحث من التردد كثيراً قبل أن يشرع من جديد في التذكير بالأبعاد الأساسية في مفهوم القومية ، ولذلك فإن المدخل إلى تناول المفهوم هنا سوف يرتبط بالطرح الذي تضمنه الحوار الدائر في مصر : هل يتضمن مفهوم القومية بالضرورة بُعداً عرقياً ؟ فلقد طرح على المثقفين في مصر والعالم العربي تحليل « لغوي » لكلمة (Nation) باعتبارها أصل مفهومي الأمة والقومية في اللغات الأوروبية . ولقد أثبت هذا التحليل أن الكلمة في القديم والحديث كانت « تتضمن دائماً وحدة العرق أو السلالة أو الجنس مهما كان مختلطاً » ، ومن ثم فإن معنى « وحدة العرق أو العنصر أو الأصل » إذن معنى ملازم لفكرة « القومية » ولفكرة « الأمة » ، وإذا نحن مثلنا أن وحدة العرق هي إحدى مقومات « القومية العربية » فليس في هذا الكلام مدعاة للغضب أو الانزعاج ^(١) . ولعل وجه الخطورة في هذا النهج الشكلي إلى فهم كل من « القومية » و « الأمة » أنه يبرر نفي مفهوم « الأمة » عن العرب وبالتالي إسقاط الأساس العلمي للحديث عن قومية عربية ^(٢) .

وفي الواقع إنَّ أحدًا لا يحاول البحث في صحة التحليل اللغوي السابق لكلمة (Nation) ، ولكن الشيء غير المتصور أن يستند التحليل السياسي إلى أساس « لغوي » يقفز منه عبر مئات السنين ، متجاهلاً كل تطور ألم بالاجتمعات الإنسانية ، وغير من المعنى « الاصطلاحي » للكلمة ، ومن ثم جعل من المعنى اللغوي للكلمة تاريخاً ، ويجب ألا تكون اللغة مدخلاً لتحديد أبعاد المفهوم على الأقل في نقاش سياسي يدور في أواخر القرن العشرين ، وإن نهجاً مشابهاً من المحتّم أن يقضي بنا إلى رفض أي مفهوم لكلمة « ديمقراطية » يتجاوز الخبرة الإغريقية .

وقد يكون من حقّ البعض أن يتمسك بهذا المعنى اللغوي للكلمة ، ولكن من المؤكد أنه ليس من حقّه أن يعتبره المعنى الوحيد لها ، أوحى أنه مدخل لازم إلى مفهوم القومية ، وفي الواقع أن القول بغير ذلك يعبر عن نظرة « ساكنة » للتطور الاجتماعي بصفة عامة ، والتطور السياسي بصفة خاصة ، تحاول أن تجعل من الأفكار حقائق جامدة منقطعة الصلة بالواقع الاجتماعي والسياسي ^(٣) .

وقد يكون من التّريّد أن يسعى باحث لوضع تعريف للقومية بغرض ضمني هو إنهاء الخلط والاضطراب في الموضوع ، فالواقع أنه ليس ثمة شيء من هذا القبيل في فقه القومية المعاصر ، وتظهر آية عملية مسحية لهذا الفقه أن العناصر الأساسية المتطلّبة للحديث عن « الظاهرة القومية » قد تنوّعت ، ولكنها تتفق على حد أدنى هو التاريخ المشترك ، واللغة الواحدة والإقليم المتصل ، يستوي في ذلك فقه الغرب الرأسمالي وفقه الشرق الشيوعي ^(٤) .

وبعني هذا انحسار المدرسة العرقية في فقه القومية ، وإن كانت الدقة الأكاديمية تقتضي القول بأنه من المؤكد أن ثمة ممثلين للانحياز العرقي في تعريف القومية والأمة ، ولكن هؤلاء دون جدال يمثلون في واقعنا المعاصر اتجاه الأقلية القليلة ،

فضلاً عن أن وجودهم في حد ذاته - بغض النظر عن وزنهم النسبي - لا يصادر حرية المؤمنين بالمبدأ القومي في أن يختاروا لأنفسهم الأساس الذي يبنون قوميتهم عليه ، ومن ثم فإنه لا معنى لاعتبار أن كل من يؤمن بالمبدأ القومي ويدعوله إنما يدور في التحليل الأخير في فلك « العرقية » كلياً أو جزئياً .

ويبقى انه من الضروري أن تثار المشكلة على مستوى الدعوة القومية العربية بصفة خاصة ، فادعنا نعترف بوجود بقايا للعريقين في الدعوة القومية ، فإن ثمة احتمالاً في أن يكون هؤلاء ممثلين في فكر القومية العربية ، سواء بنفس نسبة تمثيلهم في الفكر القومي عموماً أو بوزن نسبي يفوق وزنهم في هذا الفكر ، وهنا يجدر بنا أن نبدأ بالنبي القاطع الذي أبداه بعض الباحثين والمفكرين القوميين العرب لهذا الاحتمال ، فليس ثمة مثال واحد من بين الذين بشرُوا ودعوا إلى القومية العربية في العصر الحديث بنى دعوته على مقولة العنصرية العرقية التي تميز العرب عن غيرهم من البشر^(٥) .

ومن المفيد على أية حال أن الأمثلة التي سبقت للتدليل على التزعة العرقية لدى المؤمنين بالقومية العربية لم تتجاوز عددها مثالين اثنين ، غير أن الأهم من ذلك أن هذين المثالين لا يشيران من قريب أو من بعيد إلى أي من الأسماء الرائدة في دعوته القومية العربية المعاصرة ، كما انهما لا يدلان بأية حال على التبنّي المباشر لتأسيس العروبة على أساس عرقي^(٦) .

ومرة أخرى فإن الدقة الأكاديمية لا بد وأن تقودنا إلى الاعتراف بوجود « تنويه إلى العرق في بداية الدعوة القومية العربية » ، ولقد كان هذا على أي حال من قبيل تركية الدعوة للانفصال عن الدولة العثمانية بعيداً عن التعصّب البغيض للعرق بحيث انه مع نهاية الحرب العالمية الأولى لا نكاد نلمس أي وزن يعتد به للعريقين داخل الدعوة والحركة القومية العربية^(٧) .

وتبقى هناك حجة أخيرة لدى التيار الذي يرفض مفهوم القومية العربية ، أو على الأقل يرفض أن يكون نطاقها هو الإقليم الجغرافي الحالي للمنطقة العربية ، وتستند هذه الحجة إلى القول بوجود قوميات مصرية وتونسية وعراقية .. الخ ، وهي حجة تنطلق من فكرة الخصوصية وقد رفعت إلى مستوى الظاهرة القومية .

ولا يمكن لأحد أن يتجاهل ظاهرة الخصوصية ، فن المؤكّد أن أركان الظاهرة القومية تتوافر بصورة أكثر عمقاً بالنسبة للكيان المصري أو التونسي أو العراقي .. الخ ، ولكنه من المؤكّد بنفس الدرجة انه لا يمكن الحديث عن تفرد هذه الكيانات المختلفة بهذه الأركان ، وهذا هو معيار التمييز وأساسه ، فليس هناك شرط واحد من الشروط الأساسية المطلوبة للحديث عن وجود الظاهرة القومية ، موجوداً بالنسبة للحالة المصرية أو غيرها ، وغير موجود بالنسبة للحالة العربية ، مما يؤكّد أن التفرد المصري أو غيره لا يبعدو أن يكون خصوصية داخل الإطار القومي العام ، لا تصل بحال إلى مستوى « التفرد القومي » . وفي الواقع أن وجه الخطورة في المنطق السابق من الممكن أن يطبق على الحالة المصرية - وغير المصرية - ذاتها ، بحيث نصل إلى القول بوجود خصوصية لجنوب مصر عن شمالها ، أو خصوصية لإقليم سيناء عن مصر الأفريقية ، أو لمصر الصحراوية عن دلتا النيل ، وهكذا .

ويضاف إلى ذلك ، بغض النظر عن التحليل السابق ، منطقٌ سياسي قد يكون من المناسب أن تُدخله في اعتبارنا ، ففي عصر التكتلات العالمية الكبرى ليس ثمة ملاءمة سياسية واضحة - إن كان هناك على الإطلاق - في محاولة إبراز جوانب التفرد التي قد تؤدي إلى رفض الكيانات السياسية الأكبر ، ففي عالم اليوم تبحث الكيانات المتميزة حقيقة عما يجمعها ، بينما مازال بعضنا منشغلاً بالبحث عما يفرق العرب^(٨) .

ويبقى أن التخوف من إهدار الخصوصيات والتمايز في « دولة الوحدة » تخوف مشروع ، ومع ذلك فهو غير وارد ، ولعلّ مبعثه الأساسي هو عدم الوضوح أصلاً بصدد ماهية الهدف السياسي للحركة المؤسسة على الدعوة القومية العربية .

٢ - العلاقة بين القومية والوحدة :

يمكن القول أن النقاش في النقطة السابقة ينتهي بنا إلى رفض الدعاوى المعارضة لهدف الوحدة العربية استناداً إلى عدم توفر أركان الظاهرة القومية في الشعوب التي تقطن المنطقة العربية ، غير أن هناك نوعاً آخر من الخلط قد ورد في سياق النقاش الدائر حول عروبة مصر ، وقد ارتبط الخلط هنا بالعلاقة بين القومية والوحدة ، فقد اعتبر البعض أن عدم وجود الوحدة العربية دليل على أن العرب ليسوا أمة واحدة^(٩) . وهكذا بدأ دعاة القومية والوحدة العربية في مأزق غريب ، فقد كانوا مطالبين بالتخلي عن هدف الوحدة العربية لعدم وجود أمة عربية خارج شبه الجزيرة ، وهم مطالبون وفقاً لهذه الحجة الجديدة بالتخلي عن اعتقادهم في أمة عربية واحدة ، لأن هذه الأمة « المزعومة » لم تحقق وحدتها السياسية .

ولسنا في الواقع بحاجة إلى التذكير بالبدييات التي تتعلق بالفرقة بين القومية كوجود اجتماعي وحضاري قائم على أساس وجود الأمة والوعي بذلك الوجود ، وبين الحركة القومية كحركة سياسية تهدف إلى تأكيد ذلك الوجود القومي واستكمال عناصره السياسية والاقتصادية ، ومن هنا من البديهي أن وجود القومية يكون سابقاً على وجود الحركة القومية^(١٠) . وهكذا فإن عدم استكمال الحركة القومية لإنجاز أهدافها أوحى إخفاقها لا يصح أن ينهض دليلاً على نفي وجود الأمة .

ومن ناحية أخرى فالتوقف طويلاً عند الدعاوى التي توصي بأن الحركة القومية العربية لم تكن إلا إخفاقاً ، فليست الوحدة هي الهدف الوحيد لهذه الحركة ، فبغض النظر عن الانتكاسات التي أصابت الحركة القومية في منتصف الستينات فإن أحداً لا ينبغي أن ينكر دورها الرائد في مقاومة الاستعمار وبصفة خاصة طيلة العقد الذي بدأ منذ منتصف الخمسينات .

وعلى أية حال فإن الخلط في قضية العلاقة بين القومية والوحدة لم يقف عند الحد السابق ، دائماً امتد ليشمل طبيعة الأهداف السياسية للدعوة القومية ، ذلك أن بعض الحجج التي قدمت لمعارضة هذه الدعوة قد انطلقت من رفضه فكرة

دولة الوحدة الاندماجية التي «تهدّد كلّ الخصوصيات» باعتبار أن هذه الدولة لابدّ وأن تكون هي الترجمة السياسية-الدستورية الطبيعية للدعوة القومية^(١١). ويثير هذا كله مجموعة من الأسئلة الضرورية عن ماهية الأهداف السياسية للحركة القومية، وهل من الضروري أن تكون هذه الأهداف «دولة اندماجية للوحدة.. تهدّد كلّ الخصوصيات»؟

وأول النقاط التي قد يكون البدء بها ضرورياً هي أنه ليس هناك أيّ تلازم آلي على المستوى النظري بين القومية والوحدة. صحيح أن المؤمنين بالقومية كأساس للتنظيم السياسي الأمثل لابدّ وأن ينتهي بهم الأمر إلى المطالبة بتطابق الحدود السياسية مع الحدود القومية، وبعبارة أخرى المطالبة بدولة تضمّ كافة المتضمنين إلى قومية واحدة، ولكن هذا في حدّ ذاته قد يتضمّن دعوة وحدوية أو انفصالية وفقاً لما إذا كان أفراد القومية الواحدة موزعين بين دول شتى، أو داخلين بأكملهم ضمن دولة متعدّدة القوميات، وهكذا ارتبطت الحركات القومية في بعض الحالات بالوحدة (كالحركة القومية الايطالية، والحركة القومية الالمانية)، وبالانفصال في حالات أخرى (كالحركات القومية داخل الامبراطورية العثمانية وامبراطورية النمسا والمجر).

فإذا انتقلنا من المستوى النظري إلى المستوى التطبيقي لوجدنا أن القومية العربية ترتبط بداهةً بالوضع الأول أي بالهدف الوحدوي، ومع ذلك فقد يكون من المناسب التأكيد على أن أيّ مؤمن حقيقي بالبدء القومي لابدّ وأن يعترف بحق أية قومية - بالمعنى العلمي للقومية - بغيش أفرادها كلياً أو جزئياً في المنطقة العربية، في أن تمارس حقّ تقرير المصير القومي في حالة تحقّق دولة الوحدة العربية.

وهكذا فإن الخوف من إهدار القومية العربية لغيرها من القوميات غير وارد إذا ما طُبق تطبيقاً حقيقياً، أما إذا كان المقصود بالقوميات هو مجرد الخصوصيات الإقليمية فقد سبق للنقاش أن انتهى إلى أن هذه الخصوصيات لا ترقى إلى مستوى الظاهرة القومية إذا نظرنا إليها في السياق القومي العربي، غير أن التخوف من إهدار دولة الوحدة لهذه الخصوصيات كما سبق الإشارة يبقى مشروعاً، وهنا يصل بنا النقاش إلى نقطة جديدة: هل من الضروري أن يكون التعبير السياسي عن الظاهرة القومية هو «دولة للوحدة الاندماجية تهدر كل الخصوصيات»؟

من المؤكّد بالطبع أن دولة الوحدة الاندماجية - أي الدولة البسيطة ذات المركز الواحد للسلطة - تكون هدفاً مشروعاً لأية حركة قومية، ما لم توجد الخصوصيات التي تقتضي التعبير عنها في شكل الدولة ذاتها، أما إذا وجدت هذه الخصوصيات فإن التطوّر السياسي قد استمدّ من الأدوات ما يكفل تحقيق التوازن بين الرغبة في الوحدة والرغبة في التمييز في نفس الوقت، ولعلّ أبرز هذه الأدوات في الواقع السياسي المعاصر هي الأداة الفيدرالية.

ويمكن بالطبع أن يُقال إن الحركة القومية العربية كانت بعيدة عن هذا التصوّر المتوازن لتحقيق هدفها السياسي بدليل تجربة الوحدة المصرية-السورية (١٩٥٨-١٩٦١)، ولكن هذا الدليل لا يجب أن يذكر مستقلاً عن دروس

التجربة وبصفة خاصة في مجال شكل دولة الوحدة ، والتي كان واضحاً في أعقاب انهيار الوحدة أن الحركة القومية العربية قد وعثا ، وتدلّ على ذلك الصيغ المقترحة لشكل دولة الوحدة في كافة المحاولات التي أعقبت الوحدة المصرية - السورية ، كمشروع الوحدة الاتحادية الثلاثية بين مصر وسورية والعراق في ابريل (نيسان) ١٩٦٣^(١٢) ، والخطوات التي اتخذت في مايو (أيار) ١٩٦٤ على طريق إنشاء وحدة مصرية - عراقية^(١٣) ، واتحاد الجمهوريات العربية في ابريل (نيسان) ١٩٧١^(١٤) ، ومشروع الوحدة الليبية - المصرية في اغسطس (آب) ١٩٧٢^(١٥) .

وهكذا فإن ثمة أساساً معقولاً للافتراض بأن هدف الوحدة في الحركة القومية العربية سوف يحقق التوازن بين متطلبات التوحيد ودواعي الخصوصية في نفس الوقت ، عن طريق إيجاد الشكل الملائم لدولة الوحدة مستفيداً في ذلك من خبرة التطور السياسي سواء للحركات الوحدوية بصفة عامة أو للحركة الوحدوية العربية بصفة خاصة ...

. . .

ويلاحظ أن البحث حتى الآن قد اقتصر على النظر إلى الوحدة من منظور قومي ، أو بعبارة أخرى ، النظر إليها كنتيجة مرتبة على واقعة الوجود القومي . غير أن استكمال مناقشة الجوانب المتعلقة بمسألة الوحدة العربية يقتضي ممّا أن نتجاوز هذا المستوى ، ذلك انه من غير الصحيح أن الوحدة لا تُبنى إلا على أساس قومي ، فلوحة مبرراتها غير القومية التي يمكن أن تجعل لها استقلالية عن الظاهرة القومية ، فإذا تم إنجازها استناداً إلى هذه المبررات وقرئ نجاحها إطاراً لتفاعل العنصر البشري المكوّن لدولة الوحدة في عملية تطوّر بطيئة تفضي في النهاية إلى بروز الظاهرة القومية .

فن الحقيقى أن الهوية المشتركة وقد تمثلت في رابطة القومية تكون دافعاً للوحدة ، ولكنها ليست الدافع الوحيد ، فأحياناً تؤدي مجرد الملازمة المتبادلة بين وحدات سياسية مختلفة إلى نفس النتيجة ، بغض النظر عن توفر الدافع القومي أو عدمه ، وتعني هذه الملازمة المتبادلة أن هناك تناسقاً في المكاسب أو الخسائر المشتركة المترتبة على تحقيق الوحدة أو استمرار التجزئة بينها ، وذلك أن أكثر الجماعات ملازمة للوحدة هي تلك التي يمكن أن يحقق السلوك المنسق لأعضائها مكاسب مشتركة لهم ، بينما يعود عدم اتباع هذا السلوك عليهم جميعاً بالخسارة ، وعلى سبيل المثال فإن الجماعات الملازمة للوحدة تتوقع أن تعود العملية الوحدوية بزيادة ملحوظة في قدرات أعضائها العسكرية أو الاقتصادية أو الثقافية .. الخ ، أو فيها جميعاً ، على نحو ما يمكن معه الحديث عن مكاسب مشتركة لهم في حالة استمرار التجزئة أو تفكك الوحدة .

وهكذا فانه يمكن للوحدة أن تستقلّ من حيث بدايتها عن الظاهرة القومية ، وهو ما تشهد به على الأقل تجارب وحدوية ثلاث هي التجربة الأمريكية^(١٦) ، والتجربة السوفياتية^(١٧) وتجربة الوحدة في غرب أوروبا^(١٨) ، فكلاًهما بلا استثناء تجارب قامت على أساس التعدد القومي ، واستندت فقط إلى حقائق الملازمة المتبادلة بين الوحدات ، مما جعل من عملية التكامل عملية رابحة بمعايير الأمن والمصالح الاقتصادية على الأقل .

والسؤال الهام الآن هو ما إذا كانت الوحدات السياسية للمنطقة العربية تتمتع بهذه الملاءمة المتبادلة للوحدة أم لا؟ ولحسن الحظ فإن أحداً لم يجادل في النقاش الدائر في توفر شرط الملاءمة المتبادلة والمكاسب المشتركة في المسائل المتعلقة بالأمن، سواء للاعتبارات الجغرافية والتاريخية الواضحة^(١٩)، أو للتحدّي الصهيوني المعاصر، ولكن المشكلة أن النقاش لم يتجاوز مسائل الأمن من قريب أو من بعيد - اللهم إلا عند الحديث عن توزيع ثروات النفط - وكأن ما يجمع العرب من مصالح متبادلة لا يتجاوز هذه المسائل. وترجع أهمية دراسة هذه المسألة إلى أن الاقتصار على الروابط الأمنية يمكن أن يقضي إلى الاكتفاء بصيغة التحالف العسكري كرابطة تجمع الدول العربية^(٢٠). كما أن الطرح الفجّ لقضية فوائض النفط لا يخدم الفهم الواعي لقضية الوحدة العربية، فضلاً عن أنه يتبنّى ذلك المفهوم «النفطي» الغريب عن العرب متجاهلاً بذلك قطاع الأغلبية من العرب «الفقراء» أصحاب المصلحة الراسخة في الوحدة.

وثمة اتفاق على وجود مصلحة أكيدة للدول العربية في التكامل الاقتصادي فيما بينها، وإذا اقتصرن على ثلاثة مجالات في محورها بالنسبة للنشاط الاقتصادي، وهي الزراعة والصناعة ورؤوس الأموال فليست هناك صعوبة تُذكر في إثبات وجود المصالح الحيوية المتبادلة بين الدول العربية في هذه المجالات.

ففي مجال الزراعة يسهل اكتشاف مدى الندرة في عناصر الإنتاج الزراعي إذا نُظر إليها من منظور جزئي في العالم العربي، فالسودان والعراق على سبيل المثال تتوقّر فيها الأراضي الشاسعة الصالحة للزراعة، ويفتقران إلى الأيدي العاملة، فضلاً عن حاجة السودان الوضّاحة لرؤوس الأموال، والسعودية وليبيا والكويت والامارات تتوقّر فيها رؤوس الأموال اللازمة للاستغلال الزراعي دون الأراضي والأيدي العاملة، ومصر تتوقّر فيها الأيدي دون الأراضي ورؤوس الأموال. وهكذا، ومن ناحية أخرى فإن التنوّع الجغرافي في العالم العربي ككلّ يسمح بالتنوّع في المحاصيل الزراعية، ومن هنا تحظى البلاد العربية في مجموعها بكلّ عوامل الإنتاج الزراعي، وتفتقدها في وضع التجزئة^(٢١).

وفي المجال الصناعي تجمع الدراسات المتوفرة على ضرورة التكامل الصناعي العربي إذا كان لهدف التنمية الاقتصادية للعالم العربي أن يتحقق، فمعظم الدول العربية تمتاز المراحل الأولى من التنمية الصناعية، وتهدف إلى إقامة قطاع صناعي يكفل تحقيق أقصى درجات النمو الاقتصادي، غير أن هذا الهدف، وإن كان بالإمكان تحقيقه جزئياً لبعض الدول العربية، صعب التحقيق بالنسبة لجميع هذه الدول «منفردة»، حيث إن القاعدة الصناعية تحتاج إلى المهارات المحلية والخارجية لتصريف المنتجات، وتلك المتطلبات لا يمكن الوفاء بها إلا بالتنسيق والتكامل الصناعي العربي^(٢٢).

وفي مجال رؤوس الأموال لم يُعدّ خافياً أن ثمة فائضاً في رؤوس الأموال في الدول العربية المصدّرة للنفط لا يمكن استيعابه محلياً، وإن هذا الفائض سوف يتزايد بمعدّلات عالية طوال هذا العقد والعقد التالي على الأقل، بينما تعاني بقية الدول العربية - وإن يكن بدرجات متفاوتة - من عجز في رؤوس الأموال اللازمة لعملية التنمية، كما أن استثمار فائض أموال النفط في الدول العربية يعتبر السبيل الأساسي لضمان حقوق الدول صاحبة الفوائض، وهو يحقق لها بذلك مصلحة حقيقية وأكيدة لا تنقل عن مصلحة الدول المستقبلية لهذه الأموال^(٢٣).

وهكذا تصبح الوحدة العربية قضية مسلحة بغض النظر عن المنظور القومي للمسألة، توجيهاً لقضايا الأمن المشترك والمصالح الاقتصادية المتبادلة، وربما يصل منطق البعض إلى القول بأن التكامل الاقتصادي لا يشترط الوحدة السياسية، فكما ان الحاجة إلى الأمن المشترك يمكن أن تلبي بالتحالف العسكري، يمكن للحاجة إلى التكامل الاقتصادي أن تلبي بالمنظمات الوظيفية المختلفة، وهنا قد يكون من المناسب أن نذكر بأن منطق وجود هذه المنظمات يفترض أصلاً أن تفضي إلى الوحدة السياسية، فطبيعة المنظمات الوظيفية تفترض تفويض سلطة الدولة إلى هذه المنظمات، في كل المجالات المتخصصة، وقد كان المقصود بذلك أن تحقق «الوظيفية» الوحدة بطريق تدريجي، فكلما زادت الأعمال التي تفوض للمنظمات الوظيفية ازدادنا اقتراباً من تحقيق هدف الوحدة السياسية، وهو ما تشير إليه تجربة التكامل في أوروبا الغربية على سبيل المثال، ومن ناحية أخرى فإنه بدون الوحدة السياسية يمكن لكل جهود التحالف العسكري والتكامل الاقتصادي أن تظل مشروعات ورقية في غياب السلطة السياسية.

٣ - أداة تحقيق الوحدة :

ثمة موضوع جدير بالاهتمام في سياق النقاش الحالي يتعلق بما يمكن تسميته بأدوات تحقيق الوحدة وأثرها على إمكان تحقيق هذه الوحدة ومدى قبولها، ذلك ان إحدى المقولات التي استخدمت لدحض فكرة الوحدة العربية تتعلق بالكيفية التي يمكن بها تحقيقها، فإذا أمكن الاتفاق على وجود قومية عربية تستيع هدف تحقيق الوحدة السياسية، أو على الأقل إذا أمكن الاتفاق حول الضرورات العملية لهدف الوحدة العربية بغض النظر عن أساسها القومي، يبقى ان ثمة رأياً يرى باستحالة تحقيق هذه الوحدة إلا بالعنف، وحيث هذا الرأي انه لم تكن هناك دولة عربية واحدة إلا في ظل الاستعمار الامبراطوري، من داخل المنطقة العربية أو من خارجها، أو في ظل الدولة الدينية الجامعة، فإذا كان التوحيد بالخلافة غير مطروح في زماننا، وإذا كان الاستعمار من الخارج مرفوضاً رفضاً باتاً، لم يبق أمامنا إلا الاستعمار الامبراطوري من داخل العالم العربي : قوى عظمى من داخله لها قدرة الاجتياح والتوحيد، تحقيق وحدة الاقليم، بعبارة أخرى تكرار تجربة محمد علي وعبد الناصر^(٢٤).

ومن الواضح أن هناك ملاحظتين تبرزان على الفور بخصوص «مجموعة الأحكام» السابقة :

• أمّا الملاحظة الأولى فهي ان مثل هذه الأحكام - بفرض صحتها جميعها - تنظر إلى قضية الوحدة العربية في عزلة عن الخبرة الإنسانية الشاملة، وعبارة أخرى فإنها تريد للعالم العربي أن يكون أسيراً لخبراته الذاتية في مسألة الوحدة، فإذا كان توحيد في الماضي في ظل استعمار امبراطوري من الداخل أو الخارج، أو في ظل دولة دينية جامعة، فهو لا يمكن أن يتحد الآن في الربع الأخير من القرن العشرين إلا بهذه الوسائل، وهو منطق يتجاهل تراكم الخبرة في كيفية تحقيق الوحدة عبر القرنين الماضيين على الأقل، إذ تشير هذه الخبرة إلى أن العنف لم يكن الأسلوب الوحيد لتحقيق الوحدة، وأن تجارب بأكملها قد تمت دون لجوء إلى العنف، وإن اقتضى الحفاظ على بعضها اللجوء إليه في مراحل تالية، فحتى الوحدة الألمانية التي كانت وسيلتها الرئيسية هي العنف^(٢٥)، بدأت كما نعلم بإنشاء اتحاد جمركي في عام ١٨١٩ كما

بدأت بتدعيمه فيما بعد عبر السكك الحديدية وغير ذلك ، حتى نُسب لـ (بسمارك) قوله : « أنا لم أُوحد ألمانيا ، بل أن سكك الحديد هي التي وحدتها »^(٢٦) ، وتحققت الوحدة الأمريكية بوسائل ديمقراطية وإن اقضى الأمر استخدام قوة العنف للحفاظ عليها في فترة الحرب الأهلية^(٢٧) ، وتحققت الوحدة السوفياتية بتخليط من العنف في تحقيق الثورة ، والوسائل الديمقراطية في التوصل إلى صيغة الاتحاد^(٢٨) ، أما تجربة أوروبا الغربية الحالية فتُعبّر عن صورة راقية لتطبيق الأساليب الديمقراطية في إنجاز الوحدة^(٢٩) .

وهكذا ، فإن ما يمكن أن نخلص إليه بوضوح من الخبرة الانسانية المعاصرة في تحقيق الوحدة السياسية أن هذه الخبرة تشير إلى تزايد أهمية الدور الذي تلعبه الأساليب الديمقراطية في هذا الصدد ، وعلى أقل تقدير فإن أحداً لا يمكنه أن يجادل في أن هذه الأساليب قد وُظفت بنجاح في تحقيق الوحدة في ظروف معينة ، وليس هناك ما يحول دون استخدامها في التوصل إلى الوحدة العربية ، بل انها تبدو أكثرها ملاءمة على الأقل من منظور التناقضات العربية الحالية ، والرغبة في تحقيق التوازن بين التوصل إلى الوحدة والحفاظ على الخصوصية .

• أما الملاحظة الثانية على الأحكام السابقة فهي خاصة بتجربة عبد الناصر ، فمن غير الحقيقي أن هذه التجربة كانت تكراراً لتجربة محمد علي من منظور « الوحدة السياسية » فلم تكن هناك امبراطورية عربية في عهد عبد الناصر كما تحققت في عهد محمد علي بنجاح كبير ، وإنما كانت هناك حركة قومية عامة . وإن انطلقت التجربتان من إدراك مشابه لدور مصر في المنطقة العربية ، وكان الانجاز الوحيد لهدف الوحدة السياسية في عهد عبد الناصر - وهو ذلك الخاص بالتجربة المصرية السورية - إنجازاً ديمقراطياً ، على الأقل بالنسبة للشعب الذي يفترض انه قد تم اجتياحه بواسطة قوة عظمى من داخل المنطقة العربية وهي مصر ، وعندما وقع الانفصال السوري في عام ١٩٦١ لم يلبجأ عبد الناصر الى القوة المسلحة بغض النظر عن السبب في ذلك ، والشاهد انه تراجع عن استخدامها عندما أدرك ان تكلفة توظيف القوة المسلحة قد تنصرف قضية الوحدة ذاتها ، وهو منطق لا يتسق بأية حال مع منطق الاجتياح . وفيما بعد قنن عبد الناصر هذه الممارسة في الميثاق الوطني بالنص على أن النماذج للوحدة في القرن التاسع عشر ، وأبرزها تجربة الوحدة الالمانية وتجربة الوحدة الايطالية ، لم تعد تقبل التكرار وإن « اشتراط الدعوة السلمية واشتراط الإجماع الشعبي ليس مجرد تمسك بأسلوب مثالي في العمل الوطني ، وإنما هو فوق ذلك ومعه ضرورة لازمة للحفاظ على الوحدة الوطنية للشعوب العربية في ظروف العمل من أجل الوحدة العربية للأمة العربية كلها ، وضد أعدائها الذين ما زالت قواعدهم على الارض العربية ذاتها »^(٣٠) .

ولم تكن مباحثات الوحدة الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق ، التي وقّع ميثاقها في ابريل (نيسان) ١٩٦٣ ، سوى تطبيق للأسلوب الديمقراطي على مستوى القيادات السياسية في البلاد الثلاثة ، وانتهت التجربة قبل أن تؤدي أية اثمار عملية ودون أن يعرف العنف طريقه إليها ، بل إنه من المثير أن الحالة الوحيدة التي يمكن أن تخلق شبه الاجتياح العسكري ، وهي حالة التدخل المصري في اليمن في الفترة من (١٩٦٢-١٩٦٧) لم ترتبط بالوحدة السياسية . ومن

الأمر ذات الدلالة ان القيادة المصرية رفضت بإصرار شديد كافة الضغوط التي مارستها عليها القيادات اليمنية المختلفة من أجل عقد وحدة مع مصر . وكان الرأي المعلن للقيادة المصرية أن وحدة كهذه سوف تفتح المجال واسعاً للتشكيك في طبيعتها بالنظر إلى وجود قوات مصرية على أرض اليمن^(٣١) .

وهكذا فإن الخبرة الانسانية المعاصرة لا تشير إلى حتمية «الاجتياح» من أجل تحقيق الوحدة . وينسحب الأمر نفسه على خبرة الحركة المصرية في المجال العربي في عهد عبدالناصر^(٣٢) . ومن ثمّ . فإنه من حق كل مؤمن بالمبدأ القومي أن يخطط لإنجاز ديمقراطي لهدف الوحدة . ويحلم به .

٤ - الوحدة العربية .. الواقع والمستقبل :

لعلّ كل التحليلات السابقة تفضي في النهاية إلى تساؤل بديهي يدور حول تفسير الواقع العربي الراهن وبُعدّه التام عن النجاح في إنجاز هدف الوحدة ، فبعد إثبات تمتّع المنطقة العربية بكافة مقومات الوحدة من انتاء قومي إلى ملائمة عسكرية واقتصادية على إقلّ الفروض ، يبقى غريباً ان مسيرة الكيانات السياسية في المنطقة العربية نحو الوحدة مازالت بعيدة عن إحراز أيّ تقدّم جوهري ، ومن ناحية أخرى فإن معظم المشروعات الاقتصادية العربية المشتركة يحيج خارج سياق التكامل الاقتصادي العربي الشامل أو المحدود ، ولم يتعدّد هدفه في كثير من الحالات تحقيق العائد المالي المباشر لأطرافها^(٣٣) ، وفائض رؤوس الأموال العربية يتجه بصورة رئيسية إلى خارج المنطقة العربية^(٣٤) ، والتحالف العسكري حتى لمواجهة اسرائيل ، يبدو أبعد من أيّ وقت مضى ، وهكذا فإن الإخفاق في تحقيق التكامل سياسياً كان أواقتصادياً أوحثى عسكرياً بيدو عاماً للوهلة الاولى . ولقد رأينا أن معارضي هدف الوحدة قد استندوا إلى هذا الواقع في دحض هدف الوحدة العربية ذاته ، ومن ثمّ فإن تفسير ، يبقى ضرورياً على الأقل من أجل إطلالة على المستقبل .

ويمكن على سبيل التبسيط أن يعود الإخفاق الراهن لحركة الوحدة العربية إلى ثلاث مجموعات من العوامل ، الأولى داخلية ، والثانية دخيلة ، والثالثة خارجية .

أما العوامل الداخلية فقد يكون من المناسب في تعرّضنا لها أن نتذكّر أن معظم العالم العربي قد خضع للاستعمار ، وان العملية الاستعمارية قد ساعدت عن عمد ، بالطبع ، على خلق وترسيخ قوى اجتماعية تتفق معها في المصلحة ، تولّت السلطة السياسية شكلياً أوجزياً ، ثم ورثت الحكم بعد الاستقلال «الرسمي» ، باستثناء البلاد التي حصلت على استقلالها بعد حرب تحرير شعبية . ولقد كانت هذه القوى الاجتماعية ، بحكم العلاقة العضوية التي نشأت بينها وبين المستعمر ، تابعة اقتصادياً للنظام الرأسمالي العالمي ، ومن ثمّ لم يكن بمقدورها ولا من مصلحتها أن تقود عملية التوحيد السياسي للعالم العربي^(٣٥) ، بل ان هذه القوى قد أفلست في حلّ الأزمات المختلفة التي عانت منها المجتمعات التي حكمتها ، وبصفة خاصة أزميتي المشاركة والتوزيع ، وترتّب على هذا حدوث تغيرات ثورية في عدد من البلدان العربية كانت مصر من بينها ، أدت إلى انتهاء وضع هذه القوى كقوى مهيمنة على بنية السلطة السياسية في

هذه البلدان وبروز قوى جديدة شغل ممثلوها الأدوار الرئيسية في هذه البنية . ولقد قادت هذه القوى الجديدة - خاصة في مصر - مرحلة التحرر الفعلي من السيطرة الغربية . ثم مرحلة التحولات الاجتماعية ذات الآفاق الاشتراكية . ومن هناك كان بديهاً أن تنفر القوى التقليدية (التي احتفظت بمواقع السلطة في عدد من البلدان العربية) من الحركة القومية العامة بزعامة القوى الجديدة في مصر . مفضلة الابتعاد من باب أولي عن هدف الوحدة السياسية ، إن لم يكن محاولة عرقلة تحقيقه .

وقد تحصنت القوى التقليدية في العالم العربي في مواقعها بتدعيم قواعد قوتها الداخلية من أبنية اجتماعية وسياسية متخلّفة . وتوطيد علاقاتها بمصادر دعمها الخارجي . ولكن الشيء الجدير بالانتباه أن كثيراً من هذه القوى قد تمكنت من تحقيق هدف المحافظة على الذات بمصادفة الثراء النفطي الذي مكّنها من تلافي بعض الأزمات التي كان تلافيها مستحيلاً دون هذا الثراء الوفير . كما أن مصر المؤهلة للقيام بدور قيادي في عملية التوحيد السياسي للعالم العربي ظلّت بعيدة عن الثراء المادي . غارقة في مشكلاتها الاقتصادية التي كان من بين أسبابها الانفجار السكاني الكبير بالنسبة لمواردها . وهكذا ظلّ الدور المصري محاصراً على الدوام باتهامات الرغبة في السيطرة الاقتصادية . وحساسيات التخوف من الفيضان البشري . وظلّت التحفظات المفتعلة بعدئذٍ تحيط في كثير من الأحيان بهذا الدور .

وهكذا يمكن القول بأن المنطقة العربية ظلّت منذ تحررها من الاستعمار بعيدة عن السيطرة الشاملة لأية قوى اجتماعية - بغض النظر عن طبيعتها - ترغب في التوحيد السياسي للعالم العربي وتقدر عليه (٣٦) .

وأما العوامل الدخيلة فنقصد بها أثر الوجود الاسرائيلي على عملية التوحيد السياسي في العالم العربي . وقد يبدو غريباً للوهلة الأولى أن ينسب لاسرائيل دور في عجز الحركة القومية العربية عن إنجاز هدف الوحدة السياسية . فالمفروض أن تمثل اسرائيل كتحديّ للأمة العربية ككلّ معجلاً لإنجاز هذا الهدف . والواقع انه بغض النظر عن بعض الإنجازات الجزئية على طريق توحيد العمل العسكري العربي . في بعض الوقت . والتي يمكن أن تنسب للمتغير الاسرائيلي . فالحقيقة أن اسرائيل قد اثرت بالسلب على عملية التوحيد السياسي للعالم العربي بأكثر من طريق . فقد استفذت قدرأ يعتدّ به من طاقة الدول المجاورة لها جغرافياً . وبصفة خاصة مصر . كان ممكناً أن يوجّه لخدمة أهداف أخرى من بينها هدف الوحدة السياسية . وأوجبت أحياناً قدرأ من السعي لتحقيق التضامن العربي بأيّ ثمن . ويمكن أن تنسب إلى ذلك إعاقة ولوجزية للتفاعلات الاجتماعية - السياسية التي كان ممكناً أن تأتي إلى مواقع السلطة في البلدان العربية المحافظة بممثلين للقوى الجديدة . وقد كان من شأن هذا التطور لووقع أن يزيد من ثقل هذه القوى داخل الحركة العربية العامة . ويزيد من ثم إمكانية التحرك المنسق نحو هدف الوحدة . وأخيراً فقد اختلف العرب على كيفية مواجهة اسرائيل ربما كما لم يختلفوا على شيء آخر . ولعل هذه الحقيقة في غير حاجة إلى أي توضيح .

وفي النهاية فإن العوامل الخارجية تشير إلى الأثر المتصور لسياسات كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على تحقيق هدف الوحدة العربية . وربما ليس ثمة خلاف كبير على أن دولة عظمى كالولايات المتحدة بكلّ مصالحها

الضخمة في المنطقة لا ينتظر منها أن تكون مؤيدة للسياسات الرامية إلى تحقيق الوحدة العربية، فسوف تفضل دائماً التعامل مع كيانات فردية، وتصنع من السياسات الخاصة بها ما يكفل لها تحقيق هذه الغاية.

أما الاتحاد السوفياتي فليس هناك من الناحية الايديولوجية بالنسبة له ما يحتم موقفاً معادياً للحركة القومية العربية في حد ذاتها حتى لو سعت إلى تحقيق هدف الوحدة السياسية، فالمهم هو السياق الذي تتم فيه هذه الوحدة، وقد قال لينين ان: الماركسي يفضل بالتأكيد ودائماً الدول الكبيرة على الدول الصغيرة إذا ما تساوت الظروف الاخرى^(٣٧) ومشكلة الحركة القومية العربية بصفة عامة وحركة الوحدة العربية بصفة خاصة ان «الظروف الاخرى» لم تكن مؤاتية دائماً للمصالح السوفياتية، فقد أيد السوفيات الحركة القومية العربية في منتصف الخمسينات عندما كانت معادية للسيطرة الغربية بوضوح، وعندما بدا أن الوحدة العربية التي تجسدت في التجربة المصرية- السورية عام ١٩٥٨ تمثل إجهاضاً للتقدم الشيوعي في المنطقة العربية اتخذ السوفيات موقف التحفظ، ثم تبوأ موقف العداء والصدام عندما وضع نفس الملمح في علاقات النظام الحدودي بالنظام اليساري في العراق في (١٩٥٨-١٩٥٩)، ومع ذلك فقد عاد السوفيات إلى تأييد الحركة القومية العربية بزعامة عبدالناصر خاصة في فترة اشتداد النضال ضد بقايا النظام الاستعماري التقليدي والامبريالية الغربية في المنطقة في منتصف الستينات، وهو التاريخ الذي اتخذت فيه التجربة المصرية اوجهاً يسارية واضحة، بل لقد انتهى الأمر بخروشوف بعد الحوار العلني الشهير مع عبدالناصر أثناء زيارته الأولى لمصر في أيار (مايو) ١٩٦٤، انتهى به الأمر إلى إعلان انه لا يجد خلافاً كبيراً بين النهج الماركسي اللينيني للمسألة وبين التصور القومي العربي التقدمي لها. ومع ذلك، فإن أوضاع المنطقة العربية بعد ١٩٦٧، وبصفة خاصة وضع السوفيات في المنطقة منذ بداية السبعينات، قد أنهت أية مصلحة لهم في حركة قومية عامة، ناهيك عن تجسيدها في وحدة سياسية بغرض إمكان تحقيقها.

والخلاصة ان المؤثرات النابعة من النظام الدولي كانت غير مؤاتية بصفة عامة لهدف تحقيق الوحدة العربية، كما ان الآثار السلبية لهذه المؤثرات على هدف الوحدة قد ازدادت دون شك في المرحلة الراهنة.

ولا يعني كل ما سبق الاستسلام للواقع الأليم، إذ يبقى ان انتماء شعوب المنطقة إلى هوية قومية واحدة، وحقائق الملاءمة المتبادلة التي تجمع بين هذه الشعوب أمر واقع هو الآخر، وهو يمثل دون شك دافعاً قوياً للقضاء على المعوقات السابقة التي أمكن تذليل ما هو أشد منها ضراوة في تجارب وحدوية أخرى في التاريخ الحديث والمعاصر. ولا شك ان مثقفي الأمة العربية مواجهون بمهام شاقة تقتضي منهم المساهمة في كافة الموضوعات الحيوية التي تتضمنها مسألة القومية والوحدة بالنسبة للعرب، فترسيخ المفهوم والانتماء القومي، وحلّ معضلة الترتيب التفضيلي لأهداف الحركة الثورية العربية، والبحث عن أفضل الصيغ التي تدفع عملية التوحيد السياسي إلى الأمام دون الإضرار باحتمالات التقدم الاجتماعي والسياسي.. كل هذه ليست سوى عتبة من المهام الشاقة التي تنتظر جيل المثقفين العرب المعاصرين الذين شاء قدرهم أن يتصدوا لمهام النضال العربي في هذه المرحلة.

المشاورات

١. د. لويس عوض : «معنى القومية»، الأهرام، ١٩٧٨/٥/١١، ص ٣.
٢. وقد كان هذا منسّقاً على أية حال مع قول د. لويس عوض في مقالة سابقة انه لا يفهم القومية العربية خارج عرب الجزيرة العربية، «فهذه وحدها هي الأمة العربية بأيّ تعريف علمي». انظر: د. لويس عوض «معايير قومية»، الأهرام، ١٩٧٨/٤/٢٠، ص ٣.
٣. نحلّنا دائرة «معارف العلوم الاجتماعية» على سبيل المثال عن البداية العرقية لمفهوم كلمة (nation) لم الكيفية التي تطوّر بها المفهوم بحيث ابتعد بسرعة عن هذا الأساس العرقي، وكيف ارتبط في القرن الثامن عشر على سبيل المثال بمثاليات الدستورية والوطنية والمساواة والدولة المركزية في أوروبا، وارتبط في القرن العشرين بمثاليات التحديث في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية.
٤. قد نحتاج هذه النقطة شيئاً من التوضيح، فثمة مقولة شائعة بأن الماركسية تنكر القومية إنكاراً تامّاً، وفي الواقع ان هذه المقولة غير صحيحة، فالماركسية تعترف بالقومية كظاهرة واقعة، والفقهاء الماركسي له موقفه الواضح من تعريف الأمة على الأقلّ ابتداء من ستالين الذي عرف الأمة بأنها «جماعة ثابتة من الناس تألّت تاريخياً ونشأت على أساس جامعة اللغة والأرض والحياة الاقتصادية والخصائص النفسية التي تبرز في جامعة الثقافة» (ستالين، الماركسية والنفسية القومية، ترجمة رابطة الكتاب التقدميين، بيروت: منشورات دار النهضة الحديثة، بدون تاريخ إصدار، ص ١٤-١٥). وما زال هذا التعريف التالي يمثل موقف الفقهاء السوفيّات المعاصرين من الظاهرة، إذ يعتبر هذا الفقهاء أن الأمة «كيان مستقر مؤسّس تاريخياً يميزه اشتراكه في اللغة والأقاليم والبيان الاقتصادي وقالب العقل، كما يعبّر عنه في ثقافته المشتركة» (انظر: فيكتوروف، كوتوك، تطوّر نظام الدولة القومي في اتحاد الجمهوريات السوفيّات الاشتراكية: المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، ص ٢، ٧٤، أبريل-يونيو ١٩٧٢، ص ٥٦). أما ما تميّز به الماركسية دون شك فهو إضافتها للعنصر الاقتصادي في مفهوم الأمة، وتفسيرها للحركات القومية بهذا العنصر، وأخيراً رفضها للقومية كأساس مثالي للتنظيم السياسي داخلياً أو دولياً، وهو أمر يديهي بالطبع، ومع ذلك فقد يكون من المناسب الإشارة إلى أن لينين لم يتردد في مناصرة حق تقرير المصير القومي على الرغم من اتهام البعض له بأن هذا يخدم «مآرب التعصب القومي البورجوازي لدى الأمم المضطهدة المظلومة»، وذلك لأنه رأى أن الموقف العكسي - أي مبادأة حق تقرير المصير - لن يخدم مآرب التعصب القومي البورجوازي «وحسب، بل الفرق في الرجعية أيضاً لدى الأمة المضطهدة المظلومة». (انظر: لينين، مسائل السياسة القومية والأمم البروليتارية، موسكو: دار التقدم، ١٩٦٩، ص ١٠-١١).
٥. راجع مثلاً: د. سعد الدين إبراهيم، «الفرق بين الأساطير والتاريخ»، الأهرام، ١٩٧٨/٥/١٣، ص ٣. انظر أيضاً نفس المؤلف «نظرة ثانية للإطار الاجتماعي ومسألة الوحدة»، في: دراسات عربية، ص ٧٤٨، حزيران (يونيو)، ١٩٧٢، ص ١٩.
٦. راجع: د. لويس عوض، مرجع سابق.
٧. انظر: محمد طه بدوي، فلسفة الوحدة العربية: القومية العربية والدولة القومية الكبرى - دراسة مقارنة، الاسكندرية: المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر، ١٩٦٥، ص ٧٥-٧٧.
٨. انظر نقاشاً لهذه النقطة لدى: السيد يسين «الشخصية العربية بين الوحدة والتنوع»: الأهرام، ١٩٧٨/٥/١٢، ص ٦. انظر أيضاً: د. سعد الدين إبراهيم، الأساطير والتاريخ، مرجع سابق.
٩. راجع: توفيق الحكيم، «نداء الحياة»: الأهرام، ١٩٧٨/٣/١٣، ص ٣. د. لويس عوض، «معنى القومية»، مرجع سابق.
١٠. انظر: وميض نظمي، حول القومية وحركة الوحدة العربية: الكاتب، ص ٧، ع ٧٢، آذار (مارس)، ١٩٦٧، ص ٨٥.
١١. راجع: د. لويس عوض، «الأساطير السياسية»: الأهرام، ١٩٧٨/٤/٧، ص ٣.
١٢. راجع: محاضرات الوحدة الثلاثية (مارس-أبريل ١٩٦٣)، سلسلة كتب قومية (٢٦٩)، القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، ويصفه خاصة ابتداء من الاجتماع السادس من المرحلة الثالثة للمحادثات، ص ٤١٣ وما بعدها، انظر أيضاً: محمد طه بدوي، مرجع سابق، ص ١٤٣-١٤٧.

١٣. المرجع السابق. ص ١٤٧ - ١٥١.

١٤. راجع : سليمان وحيد. «اتحاد الجمهوريات العربية»: السياسة الدولية. ص ٧ ع ٢٥. يوليو (تموز) ١٩٧١. ص ١١٢ - ١١٦. راجع أيضاً القسم الخاص بالاتحاد: السياسة الدولية. ص ٧ ع ٢٦. أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٧١. وبصفة خاصة: د. بطرس بطرس غالي. «المفاهيم الجديدة في دستور الدولة الاتحاد». ص ٩٩-١٠٤.

١٥. راجع القسم الخاص بوحدة ليبيا ومصر: السياسة الدولية. ص ٧ ع ٣٠. أكتوبر (تشرين الأول). ١٩٧٢. وبصفة خاصة: د. جمال العطيفي. «الوحدة والأوضاع الدستورية». ص ٩٦-٩٨.

١٦. راجع: د. صلاح العقاد. دراسة مقارنة للحركات القومية في ألمانيا - إيطاليا - الولايات المتحدة - تركيا. جامعة الدول العربية: معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٦٧. ص ٨٩-١١٢.

١٧. راجع: كوتوك. مرجع سابق. ص ٥٦ - ٦٩.

١٨. انظر: د. اساعيل صبري مقلد. «وحدة أوروبا السياسية في الثمانينات»: السياسة الدولية. ص ٩ ع ٣٤. أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٧٣. ص ٢٦-٥٢.

١٩. راجع العرض المختصر والممتاز هذه القضية في: د. لويس عوض. مرجع سابق.

٢٠. وهو ما طرحه الدكتور لويس عوض بالفعل في مقالته السابقة.

٢١. راجع: «رحمة صديق الزمزمي». «الموارد المالية العربية والتكامل الاقتصادي»: قضايا عربية. ص ٢ ع ٥. أغسطس (آب) ١٩٧٥. ص ١٢ - ١٤. وانظر أيضاً: د. أحمد محمد توفيق القبيل. د. عصام عبد اللطيف أبو الوفا. «المشاكل الاقتصادية الغذائية في مصر ودور التكامل الغذائي العربي في التغلب عليها»: مصر المعاصرة. ص ٦٥ ع ٣٥٥. يناير (كانون الثاني) ١٩٧٤. ص ١٠٧ - ١٤٩. وبصفة خاصة ص ١٤٠ - ١٤٤.

٢٢. راجع: د. جواد هاشم. «الوحدة العربية والتكامل الصناعي بين الأفكار العربية»: قضايا عربية. ص ٢ ع ٢. أيار (مايو) ١٩٧٤. ص ٧ - ١٣. وبصفة خاصة ص ١٣.

٢٣. انظر: د. ابراهيم شحانة «الثراء البرولي في مواجهة مشاكل التنمية العربية»: السياسة الدولية. ص ١٠ ع ٣٦. أبريل (نيسان) ١٩٧٤. ص ٢٦. د. حازم البيللاوي. «رؤية مستقبلية لدور الأموال العربية». في المرجع السابق. ص ١٠ ع ٣٧. يوليو (تموز) ١٩٧٤. ص ٢٨ - ٢٩.

٢٤. د. لويس عوض. «معاينات قومية». مرجع سابق.

٢٥. راجع: د. سعد الدين ابراهيم. «نظرة ثانية للإطار الاجتماعي ومسألة الوحدة». مرجع سابق. ص ٣٢ - ٣٣.

٢٦. راجع: د. صلاح العقاد. مرجع سابق. ص ٣٦ - ٣٧.

٢٧. المرجع السابق. ص ١٠٣ - ١٠٨. د. سعد الدين ابراهيم. مرجع سابق. ص ٣٣.

٢٨. راجع: كوتوك. مرجع سابق. ص ٥٨ - ٦٢. وانظر مع ذلك تحفظات لينين على الطريقة التي تم بها التوصل إلى الاتحاد على الرغم من تشكبه في: لينين. مرجع سابق. ص ٢٥٣ - ٢٦٢.

٢٩. راجع: اساعيل صبري مقلد. مرجع سابق. وبصفة خاصة ص ٣٣ - ٣٤.

٣٠. الميثاق الوطني (٢١ مايو ١٩٦٢). الباب الثاني «في ضرورة الثورة».

٣١. راجع: أحمد يوسف أحمد. الدور المصري في اليمن (١٩٦٢-١٩٦٧). رسالة دكتوراه غير منشورة. جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. ١٩٧٨. وبصفة خاصة ص ٢٢٤ - ٢٢٥. ص ٣٥٠.

٣٢. قضمنا النقاش على الحركة المصرية في عهد عبد الناصر لأن هذين المحدثين هما اللذان يشكلان أساس المرحلة التي يمكن الحديث فيها عن التوحيد «بالاجتياح». أما خارج النطاق المصري أو عهد عبد الناصر فالقضية ليست مطروحة بالطبع.

-
٣٣. انظر: د. ابراهيم شحاته ، «الدولارات البترولية والمشروعات العربية المشتركة» : السياسة الدولية ، ص ١٢ ، ع ٤٦ - اكتوبر (تشرين الأول) ١٩٧٦ ، ص ١٧ .
٣٤. د. ابراهيم شحاته ، « الزاء البترولي في مواجهة مشاكل التنمية العربية » ، مرجع سابق . ص ٢٦ .
٣٥. انظر نقاشاً لهذه النقطة وإن يكن من منطلق مختلف في : وميض نظمي ، مرجع سابق ، ص ٩٠-٩٢ .
٣٦. هنالك بالطبع عوامل داخلية أخرى ، ومزيد من التفاصيل ووجهات النظر ، وقد رؤي هنا الاكتفاء بهذه النظرة العامة لبنية العالم العربي وأثرها على تحقيق وحدته السياسية ولوكمدخل إلى النقاش العلمي لهذه المسألة .
٣٧. لينين ، مرجع سابق ، ص ١٢ .